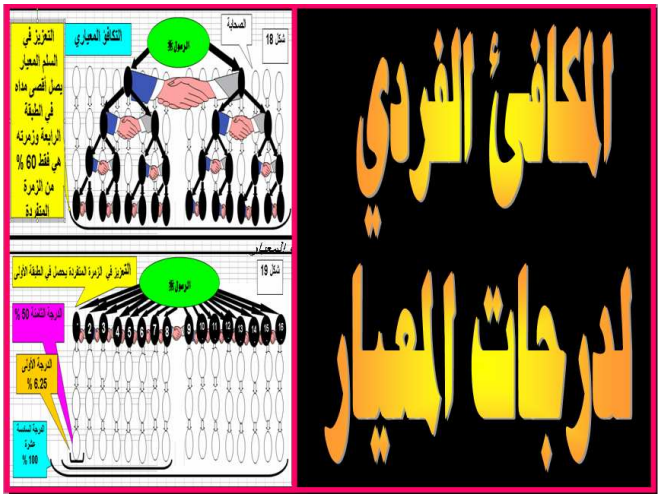

الهندسة الحديثية

الحلقة الثانية والعشرون

المكافئ الفردي لدرجات السلم المعيار

5.9) المكافئ الفردي لدرجات السلم المعيار

رسمنا في شكل *18* المعيار مع مقابله من الرواة الأفراد المكافئين له في شكل **19**. ويظهر جلياً أن زمـــرة الرواة الأفراد من غير تعزيز في الطبقات التالية لطبقة الصحابة المعززة لوحدها باستفاضة، يزيد عدد الرواة بها على عددهم في المعيار بمقدار *40 %* . وهو عامل مهم يظهر ما لأهمية التعزيز من أثر.

ويظهر من شكل *19* نوع التناظر ما بين رواة الطبقة الرابعة من المعيار ونظرائهم في الطبقة الأولى مـــن أنموذج الأفراد المطلقة.

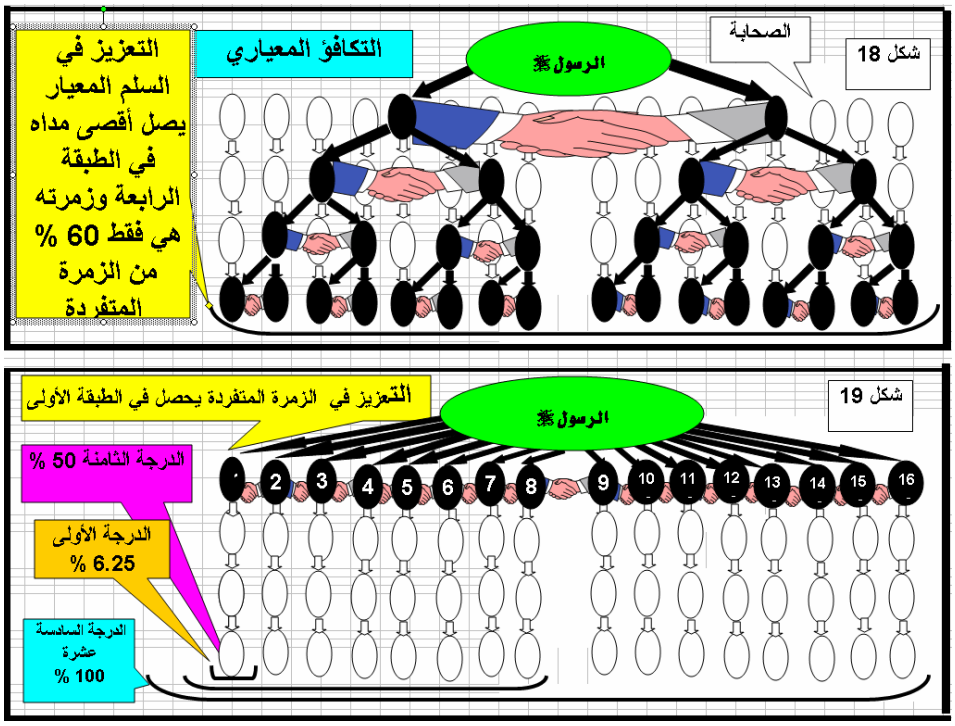

ولكي نحصل على درجة وثوقية إلى الرسول ﷺ *100 %* من خلال روايات مفردة متوفرة على شـــرط الضرورة فقط، فنحتاج إلى أن يروي الخبر عن الرسول ﷺ ستة عشر صحابياً بدل اثنين فحـــسب كمـــا هـــو مطلوب المعيار.

وهذه النتيجة العجيبة ليست بالبديهية بحال!، فكيف نفسر هذا؟

قلت:

واضح جداً، أنه لا يعقل أن يوجد خبر مستفيض عن الصحابة في عصرهم، ومع ذلك لا ينتقل منهم إلى التابعين ومن بعدهم سوى بهذه الصورة المفردة الغريبة، حيث يتفرد كل راو منتصف القرن الثالث الهجـــري أو نهايته بمثل هذا السند الإسراري العجائبي!.

وهذه قيمة مضافة للأنموذج المعيار، لأنها أوقفتنا على مثل هذا النوع من التكافؤ ما بين الأخبار المعـــززة وغيرها. أي أن: للأنموذج المعيار خاصية توقعية صلبة وصامدة.

ولاحظ ثالثاً: أن هندستنا للمعيار، كانت هندسة موفقة وصائبة في آن، حيـــث حققنـــا الاســـتقلالية العمودية فيما يخص تركيب الأخطاء بين الشيوخ والتلاميذ، والانفصالية الأفقية اختياراً بين التلاميذ، فـــضربنا عصفورين بحجر واحد، زيادة على تحقيق تساوي الوثوقية الاحتمالية في كل الطبقات، من خـــلال الأنمـــوذج الشجري الثنوي نفسه كبنية.

وبذلك أمكننا مقايسة كل البنى المختلفة التي يمكن أن تأخذها الأخبار، مع البنية المعززة المعيار، وبقـــيم ثابتة بقوانين رياضياتية صارمة. وهذا ما أسبغ على المعيار الخاصية التحليلية بالنسبة لكل الأخبار المختلفة البنى من حيث السند مقارنة بالمعيار، وهو عالم كل ما هنالك كحدث.

وهي نتيجة نظرية، صامدة كل الصمود من حيث الاشتقاق النظري، وناجعة كل النجاعة من حيث يسر التطبيق، مادام قياس درجة وثوقية أي خبر صار ميسوراً جداً.

فيكفي إذن، لمعرفة درجة وثوقية خبر ما إلى صحابي معين، أو إلى الرسول ﷺ رأساً، أن تجمـــع درجـــة وثوقية كل الطرق المنفصلة إلى بعضها البعض، التي تمثل كل منها حادثاً مفرداً، مع الاحتراس من كون الوثوقية إلى الصحابي المعني هي *100 %* كأقصى وثوقية ممكنة فيه، وإن استفاض الخبر عنه، وأن الوثوقية المطلقة إلى الرسول ﷺ هي الدرجة السادسة عشرة، التي تمثل عالم هذا الخبر.

ولا مقارنة بين هذه الصلابة النظرية في "الصحة الاحتمالية الرقمية" والتعريف القديم المهلهل والمشاكس لها!.

6) معيار الاستفاضة في الأخبار.

فالتعزيز الذي قسناه إلى حد الساعة، هو تعزيز بشاهدين عدلين فحسب عن الرسول ﷺ، وعن كل راو راو ضمن البنية المعيار.

لكن، قد ترد أخبار يرويها جمع من الصحابة عن الرسول ﷺ، فكيف نعاير مثل هذه الحالات؟

قلت:

أول ما قد يتبادر هو صحابي ثالث روى الخبر معززاً إلى الرسول ﷺ بدرجة وثوقية تصل إلى *100* % في الصحابي المعني. وهو لا يمثل في حد ذاته سوى شاهداً آخر، يمكن القبول بشهادته مع أي من الصحابيين الآخرين بمزاوجة توافقية بالتبادل بين راويين اثنين مختلفين في كل مرة.

وهكذا سيتوفر لنا، من خلال قوانين التوافقات الرياضياتية ثلاثة أزواج شاهدة على بعضها البعض وهي: (*1*): الزوج:{ ص*1*/ص*2*}، و(*2*): الزوج: {ص*1*/ص*3*}، و(*3*): الزوج: {ص*2*/ص*3*}، حيث يرمز الحرف "ص" إلى الصحابي المعني.

ودرجة وثوقية هذه الأزواج في حالة التعزيز التام هي *100* % لكل زوج.

وبالتالي، فمجموعها يتعاضد لتصل درجة الاستفاضة المركبة للخبر إلى: **100 %** *X* **(3/2) = 150 %**.

فلنصطلح على تسمية **درجة الوثوقية**، التي نحصل عليها بمثل هذه التراكيب، والتي ستفوق قيمها حاجز **100 %** بمسمى: **درجة الاستفاضة.**

ويظهر جلياً الآن، أن استفاضة خبر يرويه ستة من الصحابة بوثوقية تامة إلى كل صحابي صحابي، هي:

درجة الاستفاضة = 100 % X (6/2 = 3) = 300 %.

فالاستفاضة إذن، تقيس بمعنى ما، درجة شهرة الخبر وإلى الطبقة الرابعة من طبقة تبع تبع الأتباع.

وهذا يعني في مثالنا هذا، أن عدد الذين رووا الخبر من طبقة تبع تبع الأتباع وصل إلى: *3 X 16 = 48* راوياً.

وهناك العديد من الأحاديث المستفيضة، إما إلى الصحابة المعنيين، أو إلى الرسول ﷺ، بالقوانين التي شرحنا من قبل.

ولعل خير ما نمثل به لهذا النوع من الأخبار، خبراً كان يدخله الاصطلاح القديم في حكم: "**المتواتر**"!، بينما لا يوجد قط خبر يمكن أن يتصف بهذه الصفة، لأنها صفة لنص القرآن وحده، وهو حديث:

«من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار»

وقد خرجنا هذا الخبر في الألواح الملحقة في الأشكال: {*10 - 15*} وبينا درجة استفاضة الخبر في بعض الصحابة، ثم في الرسول ﷺ بقسمة درجة وثوقية مجموع مساهمات الصحابة، من غير أخذ الاستفاضة فـــيهم في الاعتبار، على العدد: **2**.

لاحظ أننا حصلنا على درجة استفاضة إلى أنس بن مالك وحده في هذا الخبر بلغت حاجز *162.5* ؛ إلا أننا لن نأخذ بها في الاعتبار في حساب الوثوقية المشتركة إلى الرسول ﷺ، التي لا يجب أن تتجاوز **50 %** بحال في أي صحابي.

ف **الوثوقية** مفهوم أساسي للصحة، بينما مفهوم الاستفاضة، وكما عرفناه هنا، نوع من التقوية للتعزيز برواة مختلفين.

وفي مثالنا في الأشكال {*10-15*} فإن درجة استفاضة حديث: "من كذب علي" إلى الرســـول بلغـــت بمساهمة الصحابة السبعة حاجز *187.5* ؛ ﷺ فقط، بسبب الوثوقية المتدنية في هذه القنوات، وإلا لو كانت الوثوقية النقلية خلال كل هذه القنوات تبلغ **50 %** إلى الرسول ﷺ في كل صحابي، لكانت درجة الاستفاضة هي **350 %**، أي: ضعف ما حصلنا عليه.

لاحظ أن هذا الخبر ثابت بقوة إلى الصحابيين **أنس بن مالك** و**أبي هريرة**، وبدرجات أخف في باقي الصحابة الخمسة الباقين.

بل إن هذا الخبر يروى عن أكثر من **ستين صحابياً**، وإن كان الكثير منهم لا يصح إليه شيء.

والخبر مستفيض إلى الرسول ﷺ بدون جدال.

رواية أنس بن مالك (1)

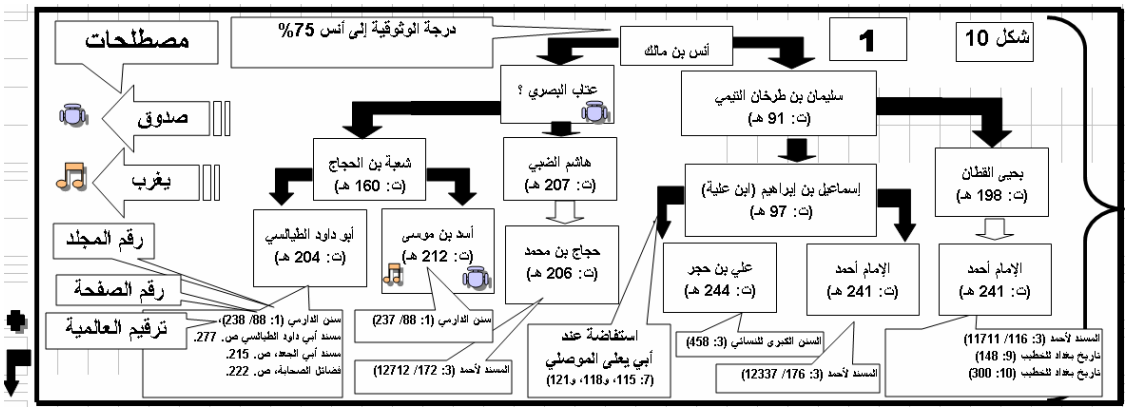

رواية أنس بن مالك (2)

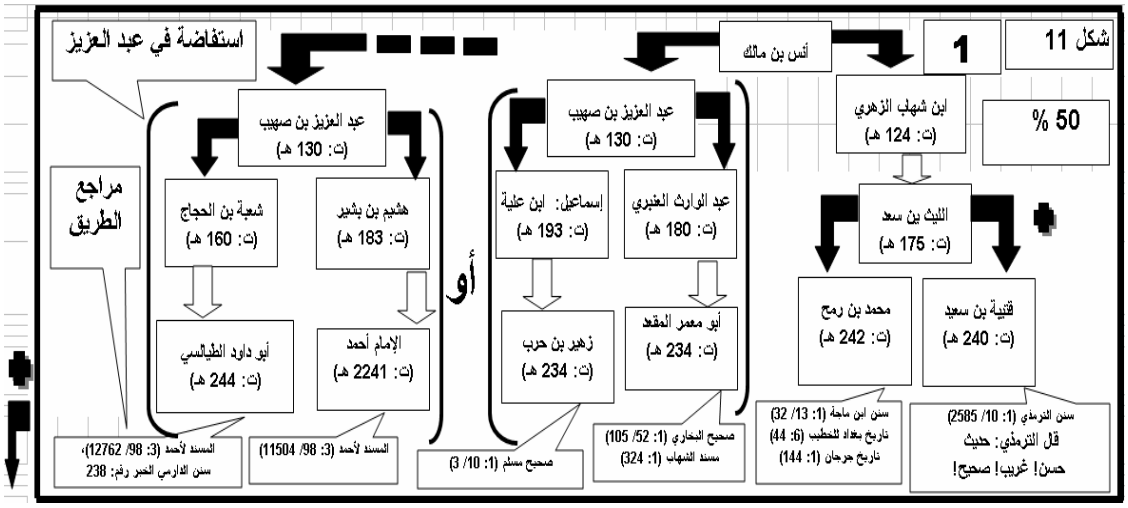

رواية أنس (3)

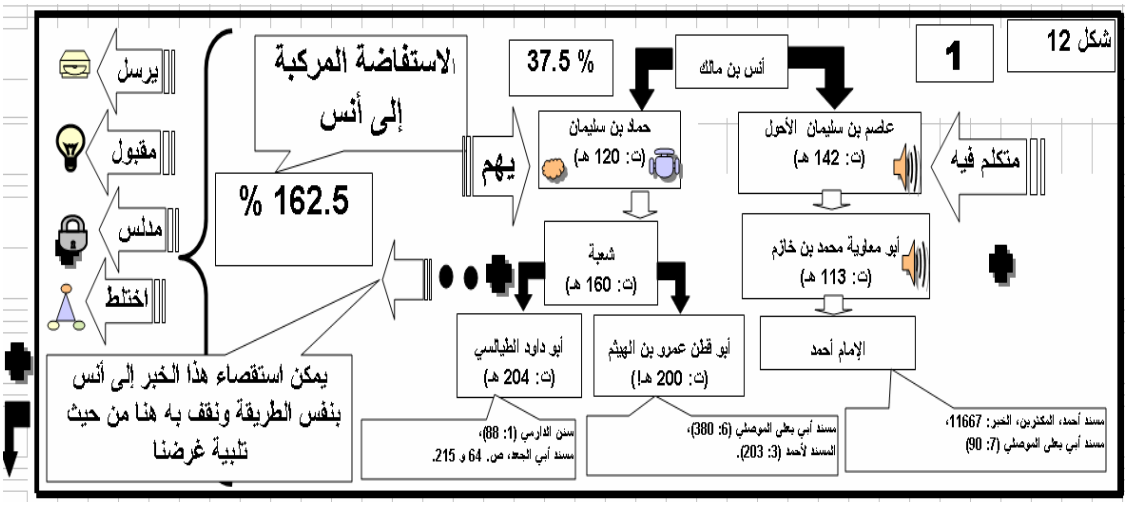

رواية سلمة بن الأكوع، وعبد بن عمرو بن العاص، وأبي سعيد الخدري،

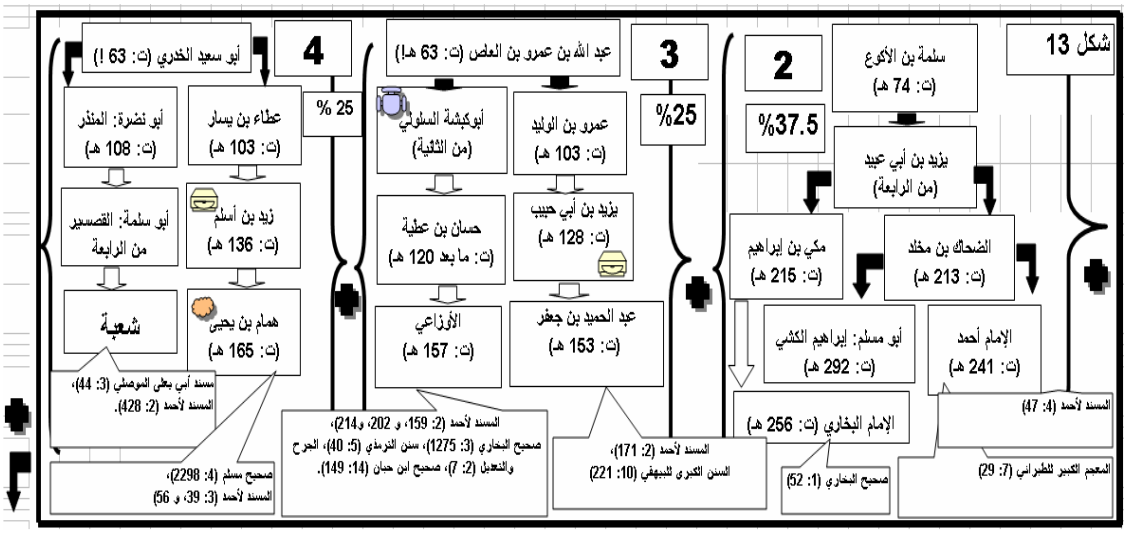

رواية أبي هريرة

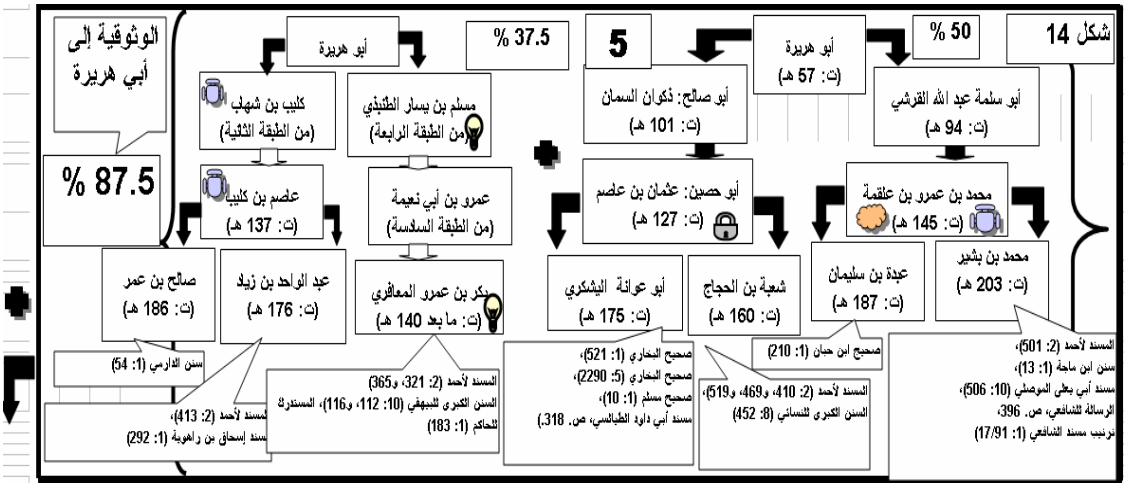

رواية الزبير بن العوام وعبد الله بن مسعود

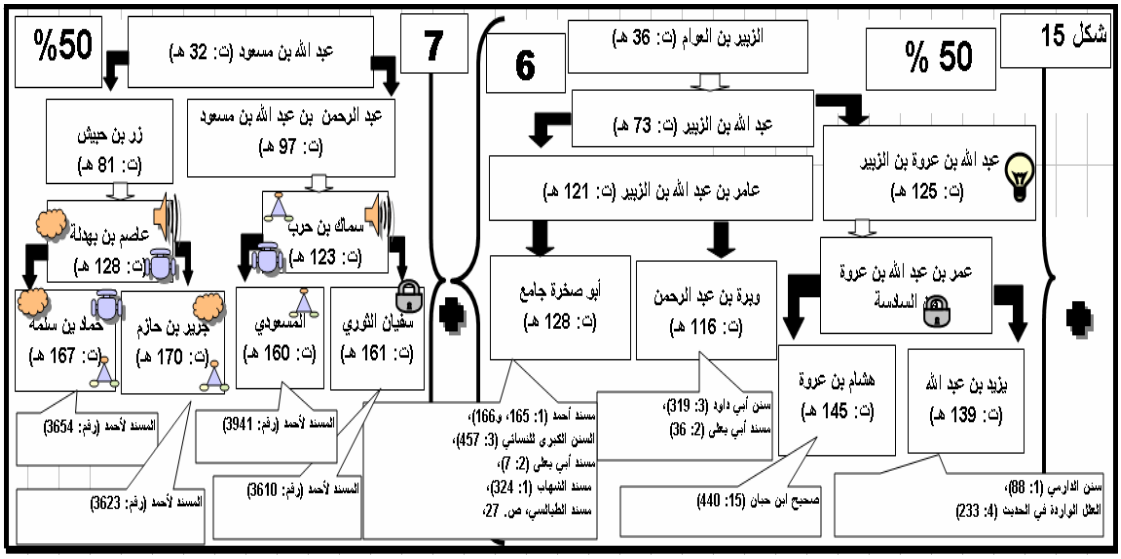

7) معيار الشهرة في الأخبار

"*الشهرة*" أو "*الخبر المشهور*" هو: ما يرويه ثلاثة أنفار فأكثر عن الرسول ﷺ، بحسب التعريف التقليدي القديم. وهو كغيره من باقي التعريفات الوصفية تعريف قاصر وغير دقيق علمياً.

ولكي نكسو عظم هذا المفهوم العاري لحماً، كما فعلنا في "التعزيز"، فسوف نلجأ إلى الشجيرات الرياضياتية مجدداً لنبني على أنموذجها أنموذجاً عاماً ل "الشهرة " يصلح أن يتخذ معياراً لها.

وسوف نختار للشهرة نماذج شجرية محكومة بالقوانين الأسية الرياضياتية من شاكلة:

$(3)^{ن}$، و$(4)^{ن}$، $(5)^{ن}$،....إلخ، المعبرة عن الشهرة الثلاثية، فالرباعية، فالخماسية،....إلخ. أي: التي يشترك في روايتها *3* رواة عن كل راو في كل طبقة طبقة، أو *4* رواة، أو *5* رواة،...أ لخ.

ويظهر جلياً أن الشهرة الثلاثية، يحكمها القانون الرياضياتي الأسي العام:

الشهرة الثلاثية = $(3)^{ن}$	(12)

حيث أن الأس: ن = *0*، *1*، *2*، *3*، *4*...إلخ.، يشير إلى رقم الطبقة.

ف "**الشهرة الثلاثية**" إذن، تعبر عن عدد الرواة في كل طبقة طبقة.

وهكذا، فإذا كانت (ن = *0*)، فهي تشير إلى طبقة الرسول ﷺ مصدر ومنبع كل قول وهو متفرد، بينما (ن = *1*) تشير إلى طبقة الصحابة كما في الاصطلاح، وعدد الرواة الذين يحصيهم القانون رقم: *12* في هذه الطبقة

هم ثلاثة، و(ن = *2*) تشير إلى طبقة التابعين وعدد الرواة المطلوبين في هذه الطبقة للحفاظ على شهرة الخبر هـــم تسعة،... وهكذا إلى الطبقة الرابعة التي يجب أن يتوفر فيها *81* راوياً للحفاظ على شهرة الخبر الاصطلاحية التامة وإلى هذه الطبقة.

ولا شك أننا لن نحتاج عملياً إلى اعتبار قانون شهرة أكبر من هذا القانون الثلاثي، لأنه يعبر في الحقيقـــة عن استفاضة خبرية تفوق *500* ٪ ، أي ما رواه عشرة من الصحابة معززين في كل الطبقات.

وكما سبق لنا من قبل، أثناء معالجتنا ل "التعزيز"، فكل راو، ضمن طبقة معينة، إنما يساهم في شـــهرة الخبر بمقدار:

[ن^(3)] / [1]، أي *1/3* في طبقة الصحابة، و*1/9* في طبقة التابعين، و*1/27* في طبقة تبع التابعين، و*1/81* في طبقة تبع تبع الأتباع. (أنظر: شكل *16*).

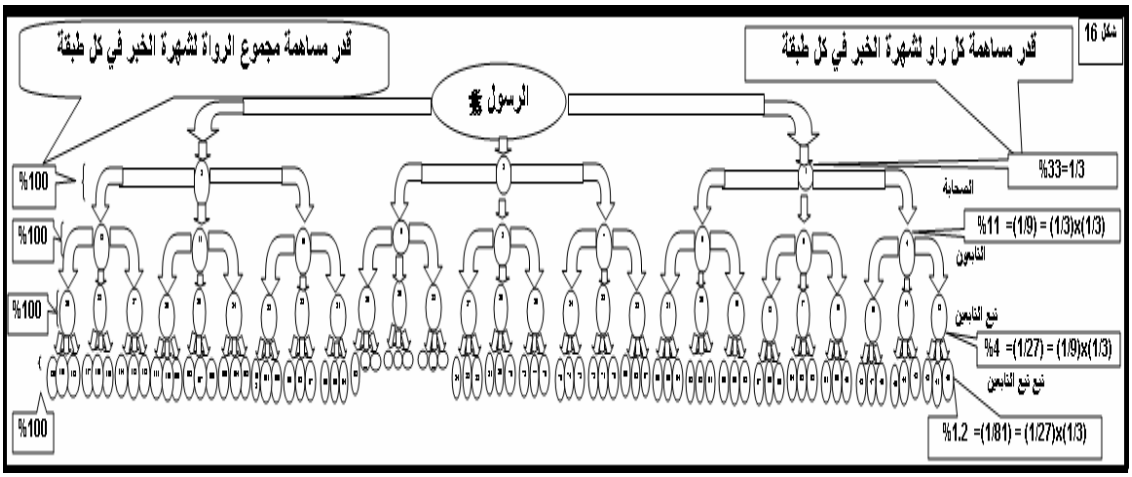

ويلوح من هذا، أن خبراً يروى بتفرد في كل الطبقات، وإلى الطبقة الرابعة، لن تتجاوز درجة شـــهرته *1/81* أي: *1.2* ٪ . بل إن خبراً يروى عن ثلاثة من الصحابة، لكن بتفرد مطلق في كل طبقات رواتهم وإلى الطبقة الرابعة، لن تتجاوز **شهرته النظرية** ***(1.2 ٪) × (3) = 3.6 ٪*** فقط، كما في شكل *17*.

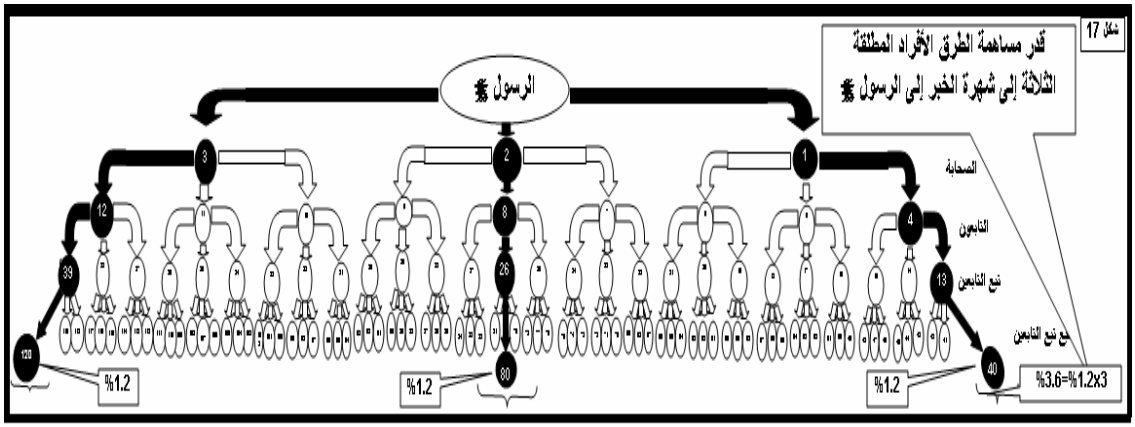

ويظهر جلياً كذلك، أن عدد الأخبار الأفراد المكافئة ل **الشهرة الثلاثية** هي رواية *27* خبراً عن كل صحابي من الصحابة الثلاثة، بزمرة رجالية تصل إلى ***243 = 3 × 3 × 27*** راوياً وإلى الطبقة الرابعة بدل *120* فقط في **معيار الشهرة**. وهو نصف العدد تقريباً!.

ونكون بهذه المعايير الرياضياتية في **التعزيز**، و**الاستفاضة**، و**الشهرة**، قد اكتملت لدينا آليات التحليل لمعايرة أيّ خبر، والحكم عليه **موضوعياً** بما يستحقه. ونكون قد لبينا في ذات الآن، مطلب الدقة الاصطلاحية رياضياتياً، من كل جوانبها: الشكلانية (الصورية)، والموضوعية، والإجرائية.

وليلحظ القارئ، أننا بصنيعنا هذا، نكون قد ترجمنا كل **اللغة الاصطلاحية التقليدية** في الحديث، التي كانت تعتمد لغة البداوة في نقحرة مصطلحاتها ومفاهيمها بحسب أفقها المعرفي آنذاك كالقول: ب "**السند**"، و"**الطريق**"، و**الصحيح لذاته**، و**الصحيح لغيره**، و**الحسن**،...إلخ. التي انقضى عمرها الافتراضي منذ الثورة الصناعية في الغرب، ولم تعد قابلة للتصدير للأمم المعاصرة، إلى اللغة المعلوماتية المعاصرة، التي تتحدث عن **قنوات النقل**، و**الشواش**، و**الضوضاء**، و**الشوشرة**، و**الوثوقية النقلية الاحتمالية**، ...إلخ.

أي: أننا حققنا بالمعيار **إزاحة منظورية** في **علم الحديث**، ستقلب الحقل كله رأساً على عقب، وتمكننا من إعادة النظر في كثير من الاصطلاحات والمفاهيم القديمة، وفي كل العلوم المرتبطة بهذا المصدر الثاني من مصادر الإسلام.

والثمرة المباشرة لهذا التكيف الاستعاري الجديد، كوننا:

أ) استطعنا أن نغلق المصطلح الوصفي القديم في "**الصحة!!!**" الذاتانية، بحسب كل محدث، ب **معيار موحد صلب وصامد**، ليصبح لدينا الآن، ولأول مرة في تاريخ علم الحديث،

معيارية موضوعية نقيس بها درجة وثوقية نقل كل الأخبار المنسوبة إلى الرسول ﷺ، ببرد اليقين، بما لم يخطر قط على بال محدث من قبل.

ب) تجاوز كل الانتقادات التي وجهها النقاد من داخل الإسلام (المعتزلة مثلاً)، ومن خارجه (اليهود، والمسيحيين، والمستشرقين وغيرهم) بما لا قبل لهم به في تراثيتهم.

وتعتبر هاتين النتيجيجتين من الأهمية بمكان، لأنها تمثل:

المفتاح المفهومي الجديد الذي سوف ننظر من خلاله إلى كل الصرح المعرفي الإسلامي ضمن متطلبات " **الأنموذج الإرشادي الإسلامي العام**.

بل سنعتبرها بحق أول لبنة على درب تحيين الآليات والمناهج لمواكبة مستجدات العصر، من أجل معالجة النصوص الحديثية بذات النجاعة التي توفرت، ومنذ البداية للنصوص القرآنية، وليتحقق لنا عمليا ما ظل بعيد المنال من قبل، وهوً مطلب تحقق الحفاظ الجامع الوارد في القرآن الكريم في كل ما له علاقة بالبيان: القرآن، أو السنة النبوية: التبيان.

7.1) تفصيل أهم الخطوات الإجرائية العملية للمنهج

ونفصل فيما يلي بعض أهم الخطوات الإجرائية الواجب الإلتزام بها من طرف المشتغل بهذا الحقل المعرفي المتعدد التخصصات، إن هو رام تخريج الأخبار ومحاكمتها إلى المعيار.

1) لا بد للمشتغل بالحقل، أن يكون ملماً بالمصطلح وبالأساليب العلمية الحديثة في التحليل، ويفقه في لغة الرياضيات المتصلة بحقله، وبمناهج النقد من خلال المراجع التي أخذ عنها لمحة من خلال هذه الدراسة.

2) التخريج لا يتم سوى باستقصاء كل طرق الخبر، ما دام التعزيز يتطلب هذا المبدأ بإلحاح. وهو ما أصبح ميسوراً اليوم من خلال المسوعات الإلكترونية المختلفة المطروحة في الأسواق.

ويلي هذه الخطوة مباشرة، **غربلة للطرق التي بها ضعف**، إما من جهة **الوضاعين** أو **الضعفاء** عامة، قبل الشروع في صميم التحقيق، وذلك باتباع الخطوات الأربع التالية:

***أولاً**: أننا لا نعتبر في الدرجة الأولى من المعيار سوى الأخبار المتوفر فيها شرط الضرورة الذي التزم به الإمام البخاري في وجوب اللقاء بين المتعاصرين، برواة ثقات عدول، الذين ليس في*

أحدهم مغمز ولا مطعن، نظراً لسهولة تركيب مثل هذه الأسانيد من طرف الوضاعين والمدلسين وغيرهم.

ثانياً: *يدخل الصدوق ومن يعتري حفظه بعض ضعف في التعزيز كشواهد على بعضهم البعض أسوة بالثقات، حال ما مثلنا له في شكل 10 من تعزيز سليمان التيمي الثقة بعتاب البصري الصدوق، أو تعزيز أبي داود الطيالسي وهو قد أخطأ في بعض ما يرويه بأسد بن موسى، وهو صدوق لكن صاحب غرائب. ومثله عاصم الأحول وهو متكلم فيه، المعزز ب حماد بن سليمان وهو صدوق لكن صاحب أوهام. وقس على هؤلاء في باقي الأسانيد الأخرى في باقي الأشكال.*

ثالثا: *ولا بد من دراسة رجال السند بإمعان وتحقيق أقوال أصحاب الجرح والتعديل فيهم.*

فكل قول في *الراوي* يجب التحقق من كونه صادراً من *معاصر له*، مع الأخذ في الاعتبار بمصطلح الناقد الخاص في الجرح والتعديل إن عرف به، حال **يحيى بن معين** و**البخاري** في بعض اصطلاحاتهما الخاصة بهما.

ولا عبرة بأقوال المتأخرين الذين لا يسندون أقوالهم إلى معاصرين للراوي المعني، كما تبين لك من خلال معالجتنا لبعض الأمثلة من قبل.

فقول *النسائي* (ت: 303 هـ) مثلاً في *تابعي* أو رجل لم يدركه النسائي هو *شبه الريح*، أو **لا شيء**، إذا لم يسنده لمعاصر للراوي.

ووجود **حكم** ل *النسائي* من هذا القبيل يعني أنه حكم عليه *موضوعياً* من خلال مروياته. وبالتالي توجب التحقق من سريان مثل هذا الحكم على روايات الرجل تحت محك النظر، حال ما قمنا به في "ضعيف الصحيحين": " *خبر الكساء المكذوب على رسول الله* ﷺ "

وهذا منهج يسري على جميع الرواة وعلى جميع النقاد، من دون استثناء.

رابعاً: *فإن لم يوجد لمعاصر قول، فالعبرة بمرويات الرجل وضرورة سبرها. وهنا قد نجد تصريحاً من حافظ متأخر بأنه قد قام بمثل هذا الإجراء من قبل، كما هي عادة* **ابن حبان** *في*

كتاب "المجروحين"، أو ابن عدي في كتاب: "الكامل في الضعفاء، أو العقيلي في "الضعفاء الكبير" وغير هؤلاء.

ويجب أن يلم المحقق بدرجة وثوقية الموثقين أنفسهم، إذ منهم من لا يقبل جرحه أو توثيقه أحياناً بسبب من ضعفه أو تحامله المذهبي وما شابه ذلك، حال: العقيلي، والأزدي، والجوزجاني وغيرهم.

فإن لبى حكم أحد النقاد الجهابذة في الراوي غرض الباحث، فبها ونعمت وإلا توجب عليه فتح إضبارة الراوي من جديد، وإعادة سبر وتقييم مروياته بالاستقراء التام والحكم عليه من خلال نتائج استقرائه وبحثه مع التعليل لكل قول ولكل حكم بأدلة موضوعية من جديد، وذلك بالأخذ في الحسبان، بآخر ما استجد من معرفة أو علوم لم تكن متوفرة للأقدمين، على نمط ما تقدم لنا من أمثلة في تخريجنا لأحاديث: "ضعيف الصحيحين"، أو: الرعد ملك {أنظر: *كيف يرد الخطأ على المحدِّثين المعاصرين الكبار رواية ودراية لعدم إلمامهم بالعلم:الشيخ الألباني نموذجا*

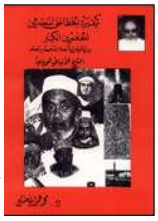

}"، و ذهاب الشمس عند الغروب" {أنظر: *كيف يرد الخطأ على المفتين الكبار رواية ودراية لعدم إلمامهم بالعلم: الشيخ ابن باز نموذجا*

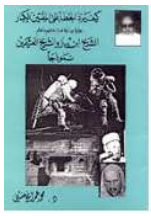

}...إلخ..

خامساً: ثم، إن كانت درجة الوثوقية في سند بعينه متدنية، مع كون المتن في حد ذاته مشكَلاً، فيتوجب إخضاع المتن للروائز التاريخية، واللغوية، والعلمية،....إلخ. الملائمة واللصيقة بحقله المعرفي، كما أوضحنا ذلك من قبل. {أنظر أمثلة من ذلك في "ضعيف الصحيحين"على موقعنا}.

ولا بد لمن لا تسعفه معارفه العلمية من الاستعانة بأصحاب الاختصاص المعرفي في هذه الحقول، كضرورة ملحة، إن لم يكن للمحقق دراية بالحقل، وإلا زاغ الباحث عن القصد.

وما خاب من استشار ولا ضل من سأل.

وإن كانت مثل هذه المقاربة لا تفيد عادة، للبرزخية المفهومية الموجـــودة اليوم بين من يتخصصون في اجترار الحديث من التقليدانيين، وبـــين العلمـــاء المعاصرين، حتى أنه من الأيسر على العالم المعني تحقيق المطلب الحديثي في بحثـــه بيسر، بينما يتعذر في المطلق على التقليداني الفهم عن العالم المتخصص المعاصر.

سادساً: فإن تم للمحقق مثل هذا العمل، فالرجاء إعلامنا وإبلاغنا به علـــى موقعنـــا علـــى الإنترنيت، لننظر فيه بدورنا، إن أمكن، أو من اجل أن نحيله على آخرين، بغية تعميم الفائـــدة منه. فإن اجتاز قنطرة المراجعة والتمحيص بنجاح أعلنا عنه، رابطين للخبر بمن قام بتحقيقه،كي يتعرف عليه المراجعون اللاحقون، وكي لا يضيع الجهد في الاشتغال على أخبار، قد تم البـــث فيها من قبل، دون أن يحصل أي تراكم معرفي.

انتهى وتليه الحلقة الثالثة والعشرون

المحاكمات التاريخية الكبرى:

محاكمة الإمام مالك في احتجاجه ب: "عمل أهل المدينة" إلى المعيار.